



طلال النوتقي

أسبقية الإسلام لتقرير حقوق الإنسان

يعقدُ المفكر والباحث الحقوقي المصري طارق البشري -في مقاله المعنون «الإطار المرجعي لحقوق الإنسان: بين الفكر الإسلامي والفقهاء الدستوري»- مقارنةً وممايزةً بين النظام الحقوقي الإسلامي ونظيره العلماني الليبرالي، ويحاول أن يقيم النظام الإسلامي ويميزه. ويستهل مقاله بالحديث عن «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» -الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٨- والذي لم يكن إلا مخاضاً لوثائق سابقة، كوثيقة إعلان الاستقلال الأمريكية، في حربها ضد المحتل البريطاني سنة ١٧٧٦، والوثيقة الصادرة إبان الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩، اللتين أكدتا أن «الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الحقوق...» إضافة لما تتفرع عنه الحرية والمساواة من تشعبات كبيرة وصغيرة، ودساتير مستقرة، وقوانين متجددة.

الإسلام عليها مُعتنقيه، بل إنّه ما زال أكثر دقة في طريقة إسقاط هذه المبادئ على حياة الناس، ولا أدل على ذلك من نظريته الصافية للفرد بأنه لبنة في المجتمع، وليس كيانا يمكن أن يكون مستقلاً بذاته كما يؤسس له الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويضرب طارق البشري درجة التكامل في مبادئ الإسلام من خلال ازدواجية «الحق- والواجب»: فالوثائق العالمية تنظر لحقوق الفرد فقط، بينما ينظر الإسلام إلى حقوق الفرد وواجباته، فحق الزوجة واجب الزوج، وحق الرعية واجب الراعي، وبذلك يقلص المسافة التي تركض فيها النفس البشرية شديدة الحرص وراء حقها، لتلتفت قليلاً إلى ما يجب عليها تجاه غيرها. وكذلك الحال في فروض الكفاية التي يقابلها في الوثائق العالمية «الحق العام- الواجب العام»، فهي لا تسقط عن الجميع إلا إذا قام بها أفراد من المجموع.

ومن ثم؛ فالدقة في توصيف مبادئ الإسلام تفوق ما جاء في الوثائق الدولية؛ فالمساواة التي تدعو إليها الوثائق الدولية ليست إلا «العدل» بالمفهوم الإسلامي؛ فالعدل يراعي واقع الناس وأحوالهم وحاجاتهم كما لا تراعيها المساواة، حالها حال الأب الذي ينفق على أولاده نفقة متساوية، رغم أن حاجات الرضيع تختلف عن حاجات طالب المدرسة، وتختلف عن حاجات طالب في المرحلة الجامعية.

وأرى أن أجمل ما يمكن أن يُتباهى به في قانون الحقوق الإسلامي هو: أنه لا يؤكد حق الفرد، بقدر ما يؤكد واجبه تجاه غيره من أفراد، ويرفع قيمة الفرد بقدر إسهامه في خدمة غيره، ففي الحديث: «خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي...» ويحث على التضحية وعدم انتظار المقابل، تأدية واجب، وعدم انتظار حق، كما يقول الحق جل وعلا: «إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً...»، فهو يخرج الإنسان من نفسه ويدخله في دائرة المجتمع الصغير والكبير، خلاف الوثائق الدولية التي تؤصل له وجوداً مستقلاً بعيداً عن غيره، هذا إضافة لتأكيد الإسلام على قيم أعظم كقيمة التراحم والتكافل والإيثار؛ فيتخلى المرء عن حقوقه، ويسعى -لوجه الله- مؤدياً ما وراء واجبه تجاه الخلق، فهل هذا النبيل والعظمة أرفع، أم مواثيق حقوق الإنسان؟!

دائم بين الأفراد والمدارس والعقائد، ورغم كل هذا الاضطراب القائم، إلا أن مؤسسي الفكر الوضعي استطاعوا الخروج من دائرة الخلافات وتأسيس مبادئ دستورية شبه ثابتة، تتفرع عنها مبادئ وأحكام قانونية تناسب احتياجات الناس، ولا يمكن أن يطرأ أي تغيير على الأحكام القانونية والجزئيات إلا بما يتوافق مع المبادئ الدستورية الكبرى، كان هذا الخروج من دائرة التخلي والاستغناء عن «قانون السماء»، كان دخولا في دائرة «قانون السماء» من الطرف الآخر للدائرة: حيث إن الوضعيين العلمانيين الذين أزاحوا التشريع السماوي بتشريع أرضي، قد نسوا أن تشريعهم الجديد هو صورة تجذر وتأسل التشريع السماوي؛ إذ ليس «القانون الطبيعي» ولا «المبادئ الأصلية والأولية»، إلا قوانين ومبادئ مقدّسة اكتسبت القداسة والأولية بالتصاقها بالنص المقدس!

ويجد الناظر بعين البصيرة أن كل المبادئ النزيهة التي قررها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هي مبادئ إسلامية خالصة، يربّي

يتعدى فيها على غيره، وهو محفوظ الكرامة آمن على نفسه وعلى أهله. وهذان الجوهران ليسا ضرورة لاستقرار الفرد فقط، بل هما ضرورة قصوى لقيام مجتمع مستقر وآمن ومتكامل، وقد أكدت نصوصه المقدسة على عالمية الرسالة، ومناسبتها لصنوف البشر المختلفة، حين قال تعالى: «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين...»، و«وما أرسلناك إلا كافة للناس...»، ولولا اتساع أفق النظرة الإسلامية ومراعاتها لحاجات الإنسان كونه إنساناً، لما جاء الخطاب القرآني بهذا العموم وهذه الجرأة؛ فخطاب كهذا يقول: إن هذا الدين يتسع لكل إنسان، مهما كان انتسابه الزماني والمكاني والفكري والعرقي، ولسبب بسيط جداً، هو أنه يكفل حق الإنسان!

ولم تصل الأنظمة الوضعية إلى فكرة ضرورة ترسيخ مبادئ الحرية والمساواة إلا مؤخراً، وما ذاك إلا لأنها قائمة من أساسها على مصادر ومرجعيات مضطربة باضطراب «حاجات الناس وقناعاتهم»، فهي محل اختلاف

ورغم النور الذي غمر العالم بهذا الإعلان الحقوقي «غير المسبوق»، والإكبار الذي امتلأت به صدور الساعين وراء إقامة حرية ومساواة اجتماعية، إلا أن العالم أغفل حقيقة أن طلاب المدارس والكتاتيب المسلمين كانوا أسبق إلى مضمون هذا الإعلان؛ حيث لُقّنوا هذه القيم العظيمة منذ نعومة أظفارهم، وهل منهم إلا وهو يحفظ مقولة عمرو بن العاص الشهيرة: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً...»، وقرأ: «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم...»؛ فالتعاليم التي دعا إليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كان قد دعا إليها الإسلام قبله بألف ومائتي عام، حين كان العالم يئن تحت وطأة العقائد التي تفرض قوانين تمايز بين البشر على أساس العرق واللون والخلفية الاجتماعية.

ومن يومها والإسلام العظيم يكفل حرية الإنسان الإرادية وحرمة شؤونته، فهو حر في أفكاره واعتقاده وأفعاله، في الحدود التي لا

